

Distr.: General
5 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البنود ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ من جدول الأعمال
تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال
الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في
أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١
تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والميزانية المقترحة
لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصرف
الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير الثاني عن أداء الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/68/579) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/68/582) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/68/594). ونظرت اللجنة أيضاً في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/68/494) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/68/386) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/68/491). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في هذه التقارير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، اختتمت برودود خطية تلقتها اللجنة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إجمالي الاعتماد المنقح للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ ٥٣ ٦٧٦ ٥٠٠ دولار (صافيه ٥١ ٠٨٥ ٦٠٠ دولار)، وأن إجمالي الاعتماد المنقح للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بلغ ١٨٢ ١٦٣ ٦٠٠ دولار (صافيه ١٦٩ ٥٠٨ ٠٠٠ دولار)، وأن الاعتماد المنقح للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بلغ ٢٨٣ ٠٦٧ ٧٠٠ دولار (صافيه ٢٥٢ ٠٣٦ ٤٠٠ دولار)، أي ما إجماليه ٥١٨ ٩٠٧ ٨٠٠ دولار (صافيه ٤٧٢ ٦٣٠ ٠٠٠ دولار) للمحاكم الثلاث مجتمعة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن إجمالي الميزانيات المقترحة للمحاكم الثلاث مجتمعة، لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يبلغ ٣٨٨ ٨٠٥ ١٠٠ دولار (صافيه ٣٥٤ ٦١٩ ٨٠٠ دولار)، وهو ما يمثل انخفاضاً بمبلغ إجمالي قدره ١٣٠ ١٠٢ ٧٠٠ دولار (صافيه ١١٨ ٠١٠ ٢٠٠ دولار)، مقارنة بالمبلغ الكلي للاعتماد المنقح للمحاكم الثلاث مجتمعة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثانياً - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

ألف - تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/579)

٣ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٦٧، على أن يُرصد للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اعتماد منقح إجماليه ١٨٢ ١٦٣ ٦٠٠ دولار (صافيه ١٦٩ ٥٠٨ ٠٠٠ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن

قرار إرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف في ضوء معدلات التضخم وأسعار الصرف على النحو المبين في القرار ٢٤٦/٦٦ لا ينطبق سوى على الميزانية العادية، وهو ما جعل اللجنة تشكك في افتراض الأمانة العامة أن قرار إرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف في ضوء معدلات التضخم وأسعار الصرف بالنسبة إلى الميزانية العادية ينبغي أن يسري على ميزانيات المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وذكرت اللجنة أن الجمعية قد ترغب في توضيح موقفها إزاء هذه المسألة عند نظرها في تقارير الأمين العام (انظر A/67/646، الفقرة ٧). وقررت الجمعية، في قرارها ٢٤٢/٦٧، إرجاء مواصلة النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف لتؤخذ في الاعتبار التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف وفي تسويات التكاليف القياسية المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الشغور لعام ٢٠١٣ إلى حين نظرها في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لضمان رصد الاعتمادات في ضوء النفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف.

٤ - وتقدر الاحتياجات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٤٠٧ ١٨٠ دولار (صافيه ٢٠٠ ٩٢١ ١٦٦ دولار)، وهو ما يعكس انخفاضا إجماليه ٣٠٠ ١٧٥٦ ١ دولار (صافيه ٨٠٠ ٥٨٦ ٢ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وهذا الانخفاض ناجم عن نقصان في آثار أسعار الصرف (إجماليه ٣٠٧٧ ٢٠٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٩١٦ ٢ دولار)) ونقصان في شغل الوظائف وتغييرات أخرى (إجماليه ٤٠٠ ٦١٠٥ ٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٦٦ ٦ دولار))، وتقابله جزئياً احتياجات إضافية ناشئة عن أثر التضخم (إجماليها ٣٠٠ ٤٢٦ ٧ دولار (صافيه ٨٠٠ ٩٩٥ ٦ دولار)).

٥ - ويذكر تقرير الأداء الثاني أن انخفاض الاحتياجات تحت بند أسعار الصرف يعكس قوة دولار الولايات المتحدة مقارنة بالشلن التتري والفرنك الرواندي. وتستند التسويات المتعلقة بالتضخم إلى آخر المعلومات المتاحة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وإلى التسويات الناتجة عن الفروق في المؤشرات الفعلية لتسوية مقر العمل والتسويات الفعلية لتكلفة المعيشة المدخلة على جداول مرتبات الموظفين من مختلف الفئات، مقارنة بالافتراضات التي وُضعت في الاعتماد المنقح (انظر A/68/579، الفقرتان ٥ و ٦).

٦ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف والتغييرات الأخرى، يظهر نقصان في الاحتياجات تحت البنود المتعلقة بالدوائر (٨١٣ ٦٠٠ دولار) ومكتب المدعي العام (٥ ٥٧٥ ٠٠٠ دولار) وإدارة السجلات والمحفوظات (٤ ٠٨٤ ٠٠٠ دولار)، وتظهر زيادة في الاحتياجات تحت البند المتعلق بقلم المحكمة (٤ ٣٦٧ ٢٠٠ دولار) (انظر A/68/579، الجداول ٣ إلى ٦).

٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأداء الثاني وأن توافق على اعتماد نهائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إجماليه ٣٠٠ ٤٠٧ ١٨٠ دولار (صافيه ٢٠٠ ٩٢١ ١٦٦ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

باء - الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/494)

حالة استراتيجية الإنجاز

٨ - أهاب مجلس الأمن بالمحكمة، في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، أن تتخذ جميع التدابير الممكنة من أجل إنهاء التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠. وقرر المجلس، في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين. وقد شرع فرع أروشا في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وطلب المجلس إلى المحكمة، في القرار نفسه، أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء أعمالها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٩ - ويشير التقرير إلى أن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتألف من شقين رئيسيين، هما: (أ) إنجاز المحكمة، على نحو عاجل ومنصف، محاكمات الأشخاص الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٤؛ (ب) وإحالة قضايا مختارة من أجل المحاكمة إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن المحكمة قد أنجزت عملها في المرحلة الابتدائية وأوشكت على إنجاز كل عملها في مرحلة الاستئناف، باستثناء ست قضايا استئناف يتوقع أن تصدر فيها جميع الأحكام بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥. ويذكر الأمين العام أنه في حال اختلاف جدول محاكمات الاستئناف الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم في صياغة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيتعين إعادة تقييم الاحتياجات وترتيبها، وتوجيه انتباه الجمعية العامة إلى أي احتياجات إضافية (انظر A/68/494، الفقرة ٤). ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير أحدث جدول زمني للمحاكمات في المحاكم الثلاث.

١٠ - وتوضح الفقرة ٦ من التقرير أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ستكون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أحالت إلى الآلية المهام التالية: تنفيذ الأحكام؛ وتبوع الهاربين؛ والتعاون مع السلطات القضائية الوطنية؛ ودعم الشهود والضحايا وحمائهم؛ وإدارة المحفوظات، بما في ذلك إدارة خدمات المكتبة؛ ومحاكمة ثلاثة أشخاص متبقين من كبار الهاربين؛ وتولي إجراءات استئناف قضية غير اباتواري؛ ورصد القضايا التي أحيلت إلى

السلطات القضائية الوطنية؛ والعمليات الخاصة بمباني كيغالي. وتستند الميزانية المقترحة الحالية إلى افتراض أن جميع المهام الإدارية سوف تُنجز بنهاية عام ٢٠١٥ (انظر A/68/494، الفقرة ٨).

١١ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتمثل الأنشطة الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الانتهاء من الطعون وما يتصل بها من أنشطة قضائية، وإعداد السجلات ونقلها إلى مرفق محفوظات الآلية، وترجمة السجلات القضائية إلى اللغة الإنكليزية أو الفرنسية والكينيارواندية، وتوفير الدعم القضائي والإداري للآلية وإجراء العمليات الإدارية المتبقية (انظر A/68/494، الفقرة ٥).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن التقدم المحرز في حفظ الوثائق، بأنه تم جرد ٩٠ في المائة من السجلات الورقية حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. فقد حددت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نصف سجلاتها الورقية تقريبا للإتلاف بعد إتمام جميع الأنشطة القضائية، أما السجلات التي حُددت على أنها ذات قيمة طويلة الأجل إلى دائمة، فتجري إعادة نقلها إلى مكان تتوافر فيه الظروف المناسبة للتخزين الطويل الأجل. وفيما يتعلق بالسجلات الإلكترونية، قِيمت المحكمة سجلاتها الرقمية المنظمة وحددت النظم وقواعد البيانات التي يتعين نقلها إلى الآلية. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه فيما يتعلق بالمواد السمعية - البصرية، انتهت عملية رقمنة جميع التسجيلات السمعية - البصرية الأصلية لوقائع المحاكمات. وانتهت عملية تنقيح التسجيلات الصوتية الرقمية، بحذف المعلومات الحساسة منها، في عام ٢٠١٣، في حين تجري حاليا عملية تنقيح مواد الفيديو الرقمية.

١٣ - وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا انتهت من إعداد ثلاثة مرافق مؤقتة للمحفوظات، وبأن هذه المرافق سُلمت إلى الآلية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نُقلت إلى الآلية ٥٠٥ أمتار طولية من السجلات المادية غير المستخدمة، ويتوقع ألا تحتفظ المحكمة، بنهاية عام ٢٠١٤، إلا بالسجلات ذات القيمة طويلة الأجل إلى الدائمة التي ما زالت قيد الاستخدام الفعلي، على أن تُنقل هذه السجلات إلى الآلية عام ٢٠١٥ عند إتمام جميع الأنشطة القضائية.

الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

١٤ - تبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٩٤٩ ٨٦ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٧٧ ٨٠ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا صافيا إجماليه ٩٠٠ ٣١٠ ١٠١ دولار،

أو ٥٣,٨ في المائة (صافيه ٣٤٢ ٠٠٠ ٩٤ دولار، أو ٥٣,٨ في المائة)، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ بالمعدلات المنقحة. ويشمل هذا النقصان انخفاضاً في الاحتياجات تحت البنود المتعلقة بالدوائر (٣ ٢٥٩ ٩٠٠ دولار)، ومكتب المدعي العام (٣٠ ٥٠١ ٣٠٠ دولار)، وقلم المحكمة (٥٩ ٦٥٩ ٥٠٠ دولار)، وإدارة السجلات والمحفوظات (٢٠٠ ٧ ٨٩٠ دولار)، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض في نشاط الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المتوقع استخدام الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني للمحكمة، البالغة ٣٣٠ ٠٠٠ دولار، في دعم الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على تراث المحكمة (انظر A/68/494، الفقرات ١٠ إلى ١٦).

الاحتياجات من الوظائف

١٥ - فيما يتعلق بالاحتياجات من الوظائف، يُقترح الاحتفاظ بـ ٣٠٦ وظائف مؤقتة، من أصل ملاك تكميلي قوامه الحالي ٤١٦ وظيفة مؤقتة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبـ ٩٥ وظيفة مؤقتة بعد ذلك. ويُقترح الإلغاء التدريجي خلال فترة السنتين لـ ٣٢١ وظيفة (١٤٩ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٧٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة و ٢٣ من فئة خدمات الأمن و ٦٧ من الرتبة المحلية و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)، أي نسبة ٧٧ في المائة من مجموع الوظائف الحالية. ويُقترح إلغاء ١١٠ من هذه الوظائف المؤقتة، البالغ عددها ٣٢١ وظيفة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢١١ وظيفة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولكن شريطة أن يتم التمويل من خلال المساعدة المؤقتة العامة لعدد الشهور التي تلزم فيها مهام بعض الوظائف (انظر A/68/494، الفقرة ١١).

١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن معدل الشواغر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بلغ ٢١,٢ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا، و ١٩,٧ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة.

الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

١٧ - تبلغ الاحتياجات المقترحة غير المتعلقة بالوظائف مبلغ ٤٠ ٤٨٢ ١٠٠ دولار موزعا حسب العناصر على النحو التالي: الدوائر (٥ ٦٠٥ ٩٠٠ دولار)، ومكتب المدعي العام (٤ ٣١٦ ٩٠٠ دولار)، وقلم المحكمة (٢٣ ٥٤٤ ٦٠٠ دولار)، وإدارة السجلات والمحفوظات (٧ ٠١٤ ٧٠٠ دولار). وتشمل الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف أوجه الإنفاق التالية: تكاليف الموظفين الأخرى؛ والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين؛

والاستشاريون؛ وسفر الممثلين؛ وسفر الموظفين؛ والخدمات التعاقدية؛ ومصروفات التشغيل العامة؛ والضيافة؛ واللوازم والمواد؛ والأثاث والمعدات؛ وتحسينات أماكن العمل؛ والمنح والترعات.

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن سياسة السفر المنقحة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧، بأن تلك السياسة صدرت بعد إعداد الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولذلك لم تُؤخذ في الاعتبار. بيد أن المحكمة تطبق سياسة الحجز ١٤ يوماً قبل موعد السفر لجميع الأسفار الرسمية، إلا أنه لا تتوافر حالياً بيانات كافية لتحديد الوفورات في التكاليف في هذا الصدد. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المحكمة ستُجري هذه الدراسة الاستقصائية خلال فترة السنتين المقبلة وتبلغ عن الوفورات المحققة، إن وجدت، في إطار تقرير أداء الميزانية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُدرج الوفورات في التكاليف الناجمة عن سياسة السفر المنقحة، إن وجدت، في تقرير الأداء.

الخلاصة والتوصيات

١٩ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموارد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثالثاً - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

ألف - تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/582)

٢٠ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٦٧، على رصد اعتماد منقح للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إجماليه ٢٩٣ ٠٦٧ ٧٠٠ دولار (صافيه ٢٥٢ ٠٣٦ ٤٠٠ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقررت الجمعية أيضاً، في نفس القرار، إرجاء مواصلة النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف لتؤخذ في الاعتبار التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف وفي تسويات التكاليف القياسية المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الشغور لعام ٢٠١٣ إلى حين نظرها في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لضمان رصد الاعتمادات في ضوء النفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف (انظر أيضاً الفقرة ٣ أعلاه).

٢١ - وتقدر الاحتياجات النهائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ إجماليه ٢٧٨ ٩٩٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ٢٤٧ ٢٦٠ ٨٠٠ دولار)، وهو ما يعكس نقصاناً إجماليه ٢٠٠ ٠٧٤ ٤ دولار (صافيه ٤ ٤٧٦ ١٠٠ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣. وهذا النقصان ناجم عن نقصان في شغل الوظائف وتغيرات أخرى (إجماليها ٩ ٣٦٨ ٥٠٠ دولار (صافيها ٩ ٢٧٧ ٧٠٠ دولار))، وتقابله جزئياً زيادات تعزى إلى تقلبات أسعار الصرف (إجماليها ١ ٧١٧ ٧٠٠ دولار (صافيها ١ ٧٥٨ ٤٠٠ دولار)) وآثار التضخم (إجماليها ٣ ٥٧٦ ٦٠٠ دولار (صافيها ٣ ٠٤٣ ٢٠٠ دولار)).

٢٢ - ويذكر تقرير الأداء الثاني أن الزيادة في الاحتياجات تحت البند المتعلق بأسعار الصرف تعكس ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو. وفيما يتعلق بالتضخم، تستند التسويات إلى آخر المعلومات المتاحة عن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وإلى التسويات الناتجة عن الفروق في الأرقام القياسية الفعلية لتسوية مقر العمل والتسويات الفعلية في جداول مرتبات الموظفين من مختلف الفئات، مقارنة بالافتراضات التي حسبت على أساسها الاعتمادات المنقحة (انظر A/68/582، الفقرتان ٥ و ٦).

٢٣ - وتتضمن الجداول من ٣ إلى ٦ من التقرير معلومات عن شغل الوظائف والتغيرات الأخرى. وقد حدث نقصان في الاحتياجات في البندين المتعلقين بقلم المحكمة (إجماليه ١٢ ٣١٦ ٤٠٠ دولار (صافيه ١٢ ٢٢٥ ٦٠٠ دولار)) وإدارة السجلات والمحفوظات (١ ٢١٨ ٨٠٠ دولار)، بينما سُجلت زيادة في الاحتياجات في البندين المتعلقين بالدوائر (١ ٢٢٦ ١٠٠ دولار) ومكتب المدعي العام (٢ ٩٤٠ ٦٠٠ دولار).

٢٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأداء الثاني وأن توافق على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغ إجماليه ٢٧٨ ٩٩٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ٢٤٧ ٢٦٠ ٨٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

باء - الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

حالة استراتيجية الإنجاز

٢٥ - قضى مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بحيث يكون لها فرعان، أحدهما في أروشا والآخر في لاهاي. ودعا المجلس أيضاً المحكمة الدولية لرواندا إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنجاز عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٦ - ويشير التقرير إلى أن هنالك حالياً أربع محاكمات جارية، ومن المقرر إنهاء محاكمة آخر متهم بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر A/68/386، الفقرة ٤). ويتضمن المرفق الأول لهذا

التقرير أحدث جدول زمني للمحاكمات في المحاكم الثلاث. وفيما يتعلق بالطعون، نُقل أربعة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف بعد انتهاء المحاكمات التي كانوا يتولونها، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩)، وذلك سعياً لتخفيف عبء عمل دائرة الاستئناف في سنواتها الأخيرة. ومن المتوقع الانتهاء من آخر استئناف بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد أفاد الأمين العام بأنه سيتعين إعادة تقييم الاحتياجات واسترعاء انتباه الجمعية العامة إلى أي احتياجات إضافية في حال اختلاف جدول المحاكمات الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم لصياغة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/68/386، الفقرات ٥ إلى ٧).

٢٧ - وورد في الفقرة ٨ من التقرير أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تستند إلى افتراضات التخطيط التالية: (أ) الانتهاء من محاكمتين؛ (ب) إنجاز ثمانٍ من الدعاوى المستأنفة التسع الأخيرة؛ (ج) تحويل الأنشطة الفنية لآلية تصريف الأعمال المتبقية بما ينسجم مع إنجاز المحاكمات والطعون؛ (د) إنشاء قدرات إدارية أساسية أولية في الآلية.

٢٨ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى سلطات النيابة العامة والقضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، يُبين التقرير أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستواصل أداء دور فعال في تقديم الدعم فيما يتصل بالقضايا الجارية. وسيساعد مكتب المدعي العام السلطات المحلية عن طريق توفير المعلومات والوثائق، والرد على طلبات المساعدة والإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتحقيقات الجارية والمحاكمات. وسيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم الأساسي إلى المحاكم الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بطلبات المساعدة المتصلة بالوثائق ومواد الإثبات الأخرى المقدمة إلى المحكمة، فضلاً عن تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود. ويفيد التقرير أيضاً بأن المحكمة ستشارك بنشاط في نقل المعرفة وفي أنشطة أخرى لبناء القدرات في إقليم يوغوسلافيا السابقة (انظر A/68/386، الفقرتان ١١ و ١٢).

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يذكر الأمين العام أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستضطلع بدور أساسي في كفالة مواصلة تحويل المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيواصل قلم المحكمة أداء دور فعال جداً في مساعدة الآلية على مواصلة وضع إجراءاتها وكفالة نقل أفضل الممارسات والعبر المستخلصة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن شعبة الشؤون الإدارية في المحكمة ستساعد على تنمية القدرات الإدارية للآلية اعتباراً من عام ٢٠١٤ (انظر A/68/38، الفقرة ١٣).

الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٣٠ - يبلغ إجمالي الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٧٠٠ ٣٣٥ ١٩١ دولار (صافيها ٣٠٠ ١٦٠ ١٧٠ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا بالقيمة الحقيقية إجماليه ٣٠٠ ٧٨٦ ٩٨ دولار أو ٣٤ في المائة (صافيه ٤٠٠ ٦٣٢ ٨٧ دولار أو ٣٤ في المائة) مقارنة بالموارد المرصودة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. ويعكس هذا النقصان تخفيضات تحت البنود المتعلقة بالدوائر (١ ٤٨٣ ٦٠٠ دولار) ومكتب المدعي العام (٢١ ٠١٧ ٢٠٠ دولار) وقلم المحكمة (٧٣ ٦٥٤ ٩٠٠ دولار) وعنصر إدارة السجلات والمحفوظات (٢ ٦٣٠ ٦٠٠ دولار)، وهي تخفيضات تُعزى أساسا إلى انخفاض في أنشطة المحاكمة والاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر A/68/386، الفقرة ١٦).

الاحتياجات المتعلقة بالوظائف

٣١ - تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاحتفاظ بـ ٥٠٦ وظائف مؤقتة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٣٧٩ وظيفة مؤقتة بعد ذلك. ومن المقترح أن تلغى بالتدريج خلال فترة السنتين ١٦٧ وظيفة، أو ٣٠ في المائة (٩٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٣٩ من فئة الخدمات العامة و ٣٠ من فئة خدمات الأمن). ومن المقترح أيضا إلغاء ٤٠ وظيفة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ١٢٧ وظيفة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على أن يجرى توفير التمويل ذي الصلة من خلال المساعدة المؤقتة العامة لعدد الأشهر المطلوب فيها فعلا الاضطلاع بالمهام التي تؤديها تلك الوظائف. واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيموّل ما يعادل ١٥٦ وظيفة مؤقتة محدودة المدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة وسيجرى العمل على تقليص عدد هذه الوظائف تدريجيا خلال فترة السنتين (انظر A/68/386، الفقرة ١٧). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن معدل الشغور في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بلغ ٣,١ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا، و ١,١ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة.

٣٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن معدل التخفيض في الملاك الوظيفي، بأن المستوى العام لإلغاء الوظائف في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغ ٣٢٣ وظيفة ما بين ثابتة ومؤقتة محدودة المدة (١٠١ وظيفة ثابتة أو مؤقتة محدودة المدة في عام ٢٠١٤ و ٢٢٢ في عام ٢٠١٥)، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٤٦ في المائة مقارنة بمستوى الإلغاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الانخفاض في

معدل نقصان الوظائف في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٥ ناتج عن النشاط القضائي المتوقع في فترة السنتين.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الجدول ٤ من التقرير أن عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة سيخف من ١٥٦ وظيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٦٥ وظيفة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة أيضا في الجدول ٥ أن ما مجموعه ٩١ وظيفة جديدة من الوظائف المؤقتة المحدودة المدة ستُنشأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لمدة ثلاثة أشهر تمتد حتى نهاية عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هذه الوظائف المؤقتة المحدودة المدة البالغ عددها ٩١ وظيفة تتعلق بوظائف مؤقتة تكون مهامها مطلوبة خلال فترة زمنية تمتد من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وستلغى الوظائف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتُسدّ الفجوة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والوقت الذي تنتفي فيه الحاجة إلى هذه المهام باستخدام موارد المساعدة المؤقتة العامة.

٣٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن مبررات الوظائف المؤقتة الـ ٣٧٩ المقترحة بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بأن الميزانية المقترحة تُحدد على أساس النشاط القضائي المتوقع لفترة السنتين، حيث يُرتقب أن تكون هناك ثلاث قضايا تنتظر البت فيها في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه سيتعين على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مواصلة تشغيل مبناها الرئيسي في لاهاي ومكتبين ميدانيين طوال فترة السنتين. ويُتوقع إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في الملاك الوظيفي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ثم في آب/أغسطس ٢٠١٦.

الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف

٣٥ - تبلغ الاحتياجات المقترحة غير المتعلقة بالوظائف مبلغ ٢٠٠ ١٩٢ ٧٧ دولار موزعا حسب العناصر على النحو التالي: الدوائر (٩٠٠ ٥٢٣ ١٠ دولار)، ومكتب المدعي العام (٣٠٠ ٢١٣ ١٠ دولار)، وقلم المحكمة (٥٦ ٤٥٥ ٠٠٠ دولار). وتشمل الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف أوجه الإنفاق التالية: تكاليف الموظفين الأخرى؛ والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين؛ والاستشاريون؛ والخبراء؛ وسفر الموظفين؛ والخدمات التعاقدية؛ ومصروفات التشغيل العامة؛ والضيافة؛ واللوازم والمواد؛ والأثاث والمعدات؛ وتحسينات أماكن العمل؛ والمنح والتبرعات.

٣٦ - وفيما يتعلق بسياسة السفر المنقحة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لا تعكس هذه التغييرات،

نظرا لأن سياسة السفر المنقحة نُفذت بعد صياغة الميزانية المقترحة. ولكون أغلبية الأسفار الرسمية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عبارة عن رحلات قصيرة المدة (أغلبها رحلات من وإلى بلدان يوغوسلافيا السابقة، حيث تستفيد المحكمة حاليا من أكثر الطرق اقتصادا)، أُبلغت اللجنة بأنه ليس من المتوقع تحقيق وفورات كبيرة نتيجة لسياسة السفر الجديدة خلال فترة السنتين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُدرج الوفورات في التكاليف الناجمة عن سياسة السفر المنقحة، إن وجدت، في تقرير الأداء.

الخلاصة والتوصيات

٣٧ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

رابعا - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

ألف - تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/594)

٣٨ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٤٤ ألف، على أن يُرصد للحساب الخاص للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين اعتماد منقح يبلغ إجماليه ٥٣ ٦٧٦ ٥٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٠٨٥ ٥١ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقررت الجمعية أيضا، في نفس القرار، إرجاء مواصلة النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف لتؤخذ في الاعتبار التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف وفي تسويات التكاليف القياسية المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الشغور لعام ٢٠١٣ إلى حين نظرها في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لكفالة اتساق الاعتمادات مع النفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف (انظر أيضا الفقرتين ٣ و ٢٠ أعلاه).

٣٩ - وتقدر الاحتياجات المنقحة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ إجماليه ١٨ ٩٩٨ ٧٠٠ دولار (صافيه ١٨ ٠٧٨ ٧٠٠ دولار)، وهو ما يعكس نقصانا إجماليه ٣٤ ٦٧٧ ٨٠٠ دولار (صافيه ٣٣ ٠٠٦ ٩٠٠ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وهذا الانخفاض ناجم عن نقصان في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى (إجماليه ٤٠٠ ٤١٥ ٣٥ دولار (صافيه ٩٠٠ ٥١١ ٣٣ دولار))، وعن نقصان يعزى إلى تقلبات أسعار الصرف (إجماليه ٦٠٠ ٧٢٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٤٦ دولار))، وتقلبه

جزئياً زيادة في الاحتياجات الناجمة عن أثر التضخم (إجماليها ٢٠٠ ٤٦١ ١ دولار صافياً ١١٥١ ٠٠٠ دولار)).

٤٠ - ويذكر تقرير الأداء الثاني أن انخفاض الاحتياجات تحت بند أسعار الصرف يعكس قوة دولار الولايات المتحدة مقارنة بالشلن التنزاني، ويقابلها جزئياً ضعف دولار الولايات المتحدة مقارنة باليورو. وفيما يتعلق بالتضخم، تستند التسويات إلى آخر ما توفر من معلومات عن مؤشرات أسعار الاستهلاك، وإلى التسويات الناتجة عن الفروق في مؤشرات تسوية مقر العمل الفعلية والتسويات الفعلية لتكلفة المعيشة المطبقة على جداول مرتبات الموظفين من مختلف الفئات، مقارنة بالافتراضات التي وُضعت في الاعتمادات المنقحة (انظر A/68/594، الفقرتان ٥ و ٦).

٤١ - وفيما يتعلق بالتغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى، يظهر نقصان في الاحتياجات تحت البنود المتعلقة بالدوائر (٨٠٠ ٨٩٨ ٣ دولار)، ومكتب المدعي العام (إجماليه ٣ ٦٢٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣ ٢٤٧ ٥٠٠ دولار))، وقلم المحكمة (إجماليه ٣٠٠ ٢٠١ ٢٦ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧٦٤ ٢٤ دولار))، وإدارة السجلات والمحفوظات (إجماليه ٣٠٠ ٦٨٨ ١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦٠١ ١ دولار)) (انظر A/68/594، الجداول ٣ إلى ٦). وتحت بند قلم المحكمة، يعزى نقصان صافٍ قدره ١٥ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار، في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، في المقام الأول إلى تدني مستوى الأنشطة القضائية في فرع أروشا عما كان متوقفاً خلال فترة السنتين، لسبب يرجع جزئياً إلى عدم محاكمة متهمين هارين (انظر A/68/594، الفقرة ١٥).

٤٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأداء الثاني وأن توافق على رصد اعتماد نهائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إجماليه ١٨ ٩٩٨ ٧٠٠ دولار (صافيه ١٨ ٠٧٨ ٧٠٠ دولار) للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المعلومات الأساسية والأنشطة

٤٣ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بفرعين. وقرر المجلس أيضاً أن تواصل الآلية اختصاص كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحقوقهما

والتزامتهما ومهامهما الأساسية. وقد شرع فرع أروشا في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٤٤ - ويشير التقرير إلى أن الآلية تضطلع بأنشطة مستمرة ومخصصة وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). وتشمل الأنشطة المستمرة جميع الأنشطة ذات الطابع المستمر، من قبيل ما يلي: تقصي أثر الفارين المتبقين ومحاكمتهم؛ وحماية الشهود؛ ومراقبة تنفيذ الأحكام؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وإدارة المحفوظات. والأنشطة المخصصة هي الأنشطة التي تحدث من حين إلى آخر، بما في ذلك إجراء المحاكمات ومباشرة إجراءات الاستئناف؛ والتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن إحالة مهام المحكمتين إلى الآلية (انظر A/68/491، الفقرات ٣ إلى ٥).

٤٥ - ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، فإن الآلية ستواصل العمل عن كثب مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لمواصلة تطوير إجراءاتها وكفالة نقل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتطوير قدرة إدارية أساسية في الآلية (انظر A/68/491، الفقرة ٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الدور الهام الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تيسير نقل المهام إلى الآلية.

الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٤٦ - تصل الموارد المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى مبلغ إجماليه ١١٠ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٣ ٥٨١ ٩٠٠ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس زيادة صافية إجماليها ٤٠٠ ٧٦٥ ٥٥٠ دولار، أي بنسبة ٨,١ في المائة (صافيه ٦٠٠ ٦٧٤ ٥١٠ دولار، أي بنسبة ٦,٩٩ في المائة)، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة. وتتألف الزيادة الصافية من الاحتياجات الإضافية تحت البنود المتعلقة بمكتب المدعي العام (٢٠٠ ٨٩٢ ٩ دولار) وقلم المحكمة (٣٠٠ ٥٣٥ ٣٩ دولار) وعنصر إدارة السجلات والمحفوظات (٦٠٠ ٥٠٣ ٦ دولار)، ويقابلها جزئيا انخفاض تحت بند الدوائر (١٦٥ ٧٠٠ دولار).

الاحتياجات من الوظائف

٤٧ - يُقترح ما مجموعه ١٢٦ وظيفة مؤقتة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث تُقترح ٩٧ وظيفة مؤقتة للاضطلاع بالأنشطة الفنية و ٣٠ وظيفة للاضطلاع بالمهام الإدارية.

وفيما يتعلق بالوظائف المؤقتة المقترحة البالغ عددها ٩٧ وظيفة، كانت ٣٠ وظيفة منها تمول في السابق من قبل المحكمتين في إطار ترتيب ازدواج المهام، ويقترح إنشاء ٢٩ وظيفة من أصل هذه الوظائف المؤقتة الـ ٣٠ في إطار الآلية اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع استمرار وظيفة رئيس قلم المحكمة في إطار ترتيب ازدواج المهام. ويُقترح تمويل وظيفة المدعي العام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وهو الموعد الذي يُتوقع فيه أن تكون الولايات القضائية قد استُكملت، وأدرجت بعد ذلك في الآلية لما تبقى من فترة السنتين. وفيما يتعلق بالوظائف المؤقتة المقترحة للاضطلاع بالمهام الإدارية، وعددها ٣٠ وظيفة، فإنها ستدعم إنشاء قدرة إدارية في كل من فرعي الآلية خلال فترة السنتين، على أن تكون ١٧ وظيفة منها في أروشا و ١٣ في لاهاي (انظر A/68/491، الفقرتان ١٧ و ١٨).

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الأنشطة المخصصة للآلية، يُقترح أن يزود الملاك الوظيفي المستمر بمساعدة مؤقتة عامة لمدة يصل إجماليها إلى ٩٢٢ ٣ شهراً، يكون من ضمنها ٢٧١٥ شهراً في أروشا (٣٧٣ ١ شهراً لموظفين من الفئة الفنية و ٣٤٢ ١ لموظفين من فئات أخرى) و ٢٠٧ ١ أشهر في لاهاي (٧٢٩ لموظفين من الفئة الفنية و ٤٧٨ لموظفين من فئة الخدمات العامة). ويقدر أن تشمل فترة ٩٢٢ ٣ شهراً ما يلي: (أ) ٩٢٤ ١ شهراً لأنشطة يحددها الجدول الزمني القضائي (٧١٧ شهراً لفرع أروشا و ٢٠٧ ١ أشهر لفرع لاهاي)؛ (ب) و ٩٩٨ ١ شهراً (كلها في فرع أروشا) لأنشطة تتصل بمحاكمات الفارين، مع الافتراض بأن يلقي القبض على اثنين منهم في فترة السنتين (انظر A/68/491، الفقرتان ١٩ و ٢٠).

الاحتياجات من غير الوظائف

٤٩ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من غير الوظائف ما قدره ٢٠٠ ٤٠٣ ٨٠ دولار، موزعا حسب العناصر على النحو التالي: الدوائر (٣٠٠ ٨٣٧ ٣ دولار) ومكتب المدعي العام (٩٠٠ ٨٣٩ ٩ دولار) وقلم المحكمة (٥٠٠ ٠٨٨ ٦٢ دولار) وإدارة السجلات والمحفوظات (٤٠٠ ٦٣٨ ٤ دولار). وتشمل الاحتياجات من غير الوظائف أوجه الإنفاق التالية: تكاليف الموظفين الأخرى؛ والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين؛ والاستشاريون؛ والخبراء؛ وسفر الممثلين، وسفر الموظفين؛ والخدمات التعاقدية؛ ومصروفات التشغيل العامة؛ والضيافة؛ والولائم والمواد؛ والأثاث والمعدات؛ وتحسين أماكن العمل؛ والمنح والتبرعات.

٥٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن سياسة السفر المنقحة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤، بأن هذه السياسة لم تؤخذ في الاعتبار في الميزانية المقترحة للآلية لأنها لم تصدر إلا بعد إعداد الميزانية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن معظم الأسفار الرسمية للآلية

هي عبارة عن رحلات إلى بلدان يوغوسلافيا السابقة (فرع لاهاي) وداخل منطقة شرق أفريقيا (فرع أروشا)، ذهابا وإيابا، وبأن الآلية تستخدم بالفعل أكثر المسارات اقتصادا في كلا الفرعين. وبذلك، لا يتوقع أن يؤدي الأخذ بسياسة السفر الجديدة إلى تحقيق وفورات هامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُدرج الوفورات في التكاليف الناجمة عن سياسة السفر المنقحة، إن وجدت، في تقرير الأداء.

بناء أماكن العمل لفرع الآلية في أروشا

٥١ - فيما يتعلق ببناء أماكن عمل جديدة لفرع الآلية في أروشا، خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٠/٦٦ ألف، اعتماداً أولياً قدره ٣ ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمرحلة التصميم النظري من المشروع. وأذنت الجمعية، في قرارها ٢٤٤/٦٧ باء، بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل الإيرادات والنفقات المتصلة ببناء المرفق، ولاحظت أن الاحتياجات الإضافية للمشروع ستُدْرَج في الميزانية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن ثم، تتضمن الميزانية المقترحة مبلغ ٧٠٠ ٧٨٧ ٥ دولار لهذا الغرض.

٥٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل مزيداً من الجهود لتقليص مدة مشروع البناء وأن يخصص بأكثر السبل فعالية وكفاءة الموارد المرصودة وأن يقدم تقريراً مرحلياً في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من الدورة الثامنة والسنتين المستأنفة للجمعية العامة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن مشروع البناء يسير في الاتجاه الصحيح ويجري إنجازاً في مواعده وفقاً للجدول الزمني المقلص الذي سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة، حيث بلغ شراء الخدمات الاستشارية المعمارية مرحلة متقدمة، ويتوقع أن تتم المفاوضات بشأن العقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر. والموعد النهائي المستهدف لاختتام المفاوضات وإبرام العقد مع الشركة المختارة هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الآلية تعمل مع شعبة المشتريات في المقر للتعجيل بعملية الموافقة والاستعراض الداخلية، وتعتمزم اتباع نهج مماثل فيما يتعلق بمشتريات شركة البناء، وهو ما يتوقع أن يبدأ في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الآلية تواصل رصد المشروع عن كثب والتخفيف من أثر جميع العوامل المنظورة، وذلك لكفالة اغتنام كل الفرص المتاحة لمواصلة تقليص مدة مشروع البناء.

٥٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمشروع بناء فرع أروشا. غير أن اللجنة تلاحظ مع القلق أن مدة مشروع البناء لم يواصل تقليصها على نحو ما طلبته الجمعية العامة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل

قصارى جهده للتعجيل بإنجاز مشروع البناء. وتوصي اللجنة كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن هذه الجهود واحتياجات المشروع من الموارد في التقرير المرحلي الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٧ بء، والمقرر تقديمه في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة.

الخلاصة والتوصيات

٥٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

